أبناء المجهول

مصطفى أبو شمس – سوريا

١٦ أيار ٢٠١٩

موقع "الجمهورية"

وقفت «هبة الله» ذات الثلاثة عشر عاماً مع مجموعة من النساء في صف طويل، ينتظرنَ الحصول على أكياس الأرزّ والمعكرونة، التي كانت توزعها جمعية خيرية في حيّ بستان القصر شرقي مدينة حلب. كانت ترتدي ثوباً أسودَ اللّون، رفعته بكلتا يديها كي لا تتعثر في المشي؛ لربّما استعارته من خزانة والدتها أو حصلت عليه من حملة تبرّعٍ بالملابس. كان ذلك في منتصف عام 2016، وكانت حلب الشرقية آنذاك ما تزال تحت سيطرة فصائل المعارضة السوريّة.

تحت حرارة أربعين درجة مئوية، لم تعثر «هبة الله» على اسم لها أو لوالدتها في قوائم الجمعية. طُلب إليها التنحي عن الدور، فجلست إلى الرصيف وغَرِقت في نوبةٍ من البكاء. مشيها وجلوسها أظهرا تكوّر بطنها، وكشفا عن حملها الذي تحاول أن تخفيه عن أعين الناس. أفرجت الطفلة بعدها عن بضع كلمات، روت فيها لكاتب التحقيق الذي جلس إلى جوارها أنّ أخاها الوحيد كان مقاتلاً في صفوف داعش في منبج شمالي سوريا. تابعت وقد تحوّل بكاؤها إلى نحيب، أنّ أخاها كان قد زوّجها من أميره السعودي، وأنّ حملَها جاء ثمرةً لهذا الزواج.

«لا أعرف عن زوجي أي شيء... لا اسمه الحقيقي ولا أسرته ولا أين يتواجد الآن»، قالت «هبة الله» شارحة أن زواجها لم يستمر سوى بضعة أشهر قبل دخول قوات سوريا الديمقراطية إلى منبج، وهروب المقاتل تاركاً إياها ووالدتها يواجهان مصيرهما. عادت بعدها مع أمّها إلى مدينة حلب، طفلة حاملاً بطفلة.

ينسدل الثوب عن رأس «هبة الله» فتعيد لفّه بارتباك، فلا يظهر سوى وجهها المرهق وعيناها الخضراوتان المتعبتان: «أرتدي الثياب الواسعة حتى لا يسألني الناس عن قصّة حملي... لا أريد أن أكون عُرضة للسخريّة».

كان ذلك اليوم هو بداية معرفتنا بـ «هبة الله». بعد لقائنا القصير الذي أعقبته محادثات هاتفية متكرّرة، علمنا أن الفتاة حملت الجنين داخل أحشائها في رحلة التهجير القسري بالحافلات الخضراء إلى واحد من مخيمات أطمة على الحدود مع تركيا نهاية العام 2016. هناك وضعت مولودتها «فرح»، باحثة عن طريقة لتضيف اسمها إلى قيود السجل المدني.

إنه حال عشرات الأطفال مجهولي النسب وأمهاتهنّ، اللّواتي تزوجن من مقاتلين أجانب، وسط بيئة تشريعية واجتماعية ترفض الاعتراف بهذا الزواج، وتصل في بعض الحالات حد اعتبار هؤلاء الأطفال «قنابل إرهابية» أو «ثماراً للتطرف».

كنَّ يطرقنَ الأبواب

سجّل العام 2012 قدوم عشرات المقاتلين الاجانب بشكل فردي وغير منظم. دخلوا الأراضي السورية، وانضموا إلى الفصائل المقاتلة في حينها. مع نهاية العام نفسه بدأت تتشكل ملامح لكتائب إسلامية سلفية أو جهادية، بعضها ارتبط بتنظيم القاعدة كـ «جبهة النصرة» و «تنظيم الدولة» قبل انفصال الأخير عنها، فيما حمل آخرون فكر القاعدة دون مبايعتها كـ «جيش المهاجرين والأنصار» و«جند الأقصى» و«الحزب الإسلامي التركستاني».

مع اتساع رقعة سيطرة هذه الحركات والكتائب، خاصة داعش والنصرة (بمسمياتها المختلفة التي تحولت إليها على مراحل، وآخرها هيئة تحرير الشام)، حتى زادت في منتصف العام 2015 عن ثلثي مساحة الأراضي السورية، ومع نشاط الحركة الدعوية للانضمام إلى هذه الجماعات، تدفقت أعداد أكبر وأكثر تنظيماً من المقاتلين غير السوريين.

«منهم من أتى بصُحبة زوجاته، إلّا أن النسبة العظمى منهم، ومع طول المدة والاستقرار النسبي الذي عاشوه، بحثوا عن زوجات لهم من المناطق التي سيطروا عليها»، يقول الباحث أسعد المحمود المقيم في إدلب، مضيفاً أن «الهالة الجهادية التي ارتبطت بهم، والأموال التي جلبوها معهم أو تحصّلوا عليها من الغنائم، والمناصب التي شغلوها، جذبت عدداً ليس قليلاً من النساء للزواج بهم».

وفقاً لشهادات متعددة، دأبت التنظيمات على إرسال «خطّابات» إلى بيوت السكّان، يطرقنَ الأبواب بحثاً عن فتيات بعمر الزواج. تقول إحداهنّ وقد عملت «خطّابة» لدى هيئة تحرير الشام، وكانت تقوم بدور الوساطة في إيجاد الزوجة المناسبة للمقاتلين الأجانب في قرى ريف إدلب الجنوبي، إنها تعرفت على عدد

من المقاتلين عن طريق ولدها الذي انضم إلى الهيئة، وإنها وجدت فيهم «حُسناً في الخلق ورغبة في الزواج». وتضيف: «أعرف معظم بنات القرية، وقد اخترتُ لهم نساء من عائلاتٍ فقيرة، أو كبيراتٍ في السن، أو نساء من الأرامل والمطلقات».

تكمل السيدة التي طلبت عدم نشر اسمها، أنّ المقاتلين لم يكن لهم أيّ شروطٍ خاصة، «لذلك كانت الخيارات كثيرة»، وأن معظم عقود الزواج كانت تتم باستخدام الألقاب، لا الأسماء الصريحة للأزواج.

وعلى ما يبدو كانت المحافظات الشرقيّة أكثر مناطق البلاد التي شهدت حالات زواج للمقاتلين الأجانب من سوريات. يقول الباحث أسعد المحمود «بالمقارنة مع الرقة ودير الزور والمناطق الشرقية من ريف حلب (الباب وأريافها)، فإن عدد الأطفال مجهولي النسب في المدن والأرياف التي لم تخضع لسيطرة التيارات الجهادية كمدينتي إعزاز ومارع وبعض قرى ريف حلب الغربي وأرياف حماة كان قليلاً». أما مناطق سيطرة جبهة النصرة، فهي لا تزال تشهد زيجات من مقاتلين أجانب حتى الآن.

العدد الأكبر لدى داعش

في بيئة خطرة يُحظر في معظم مناطقها التعاون مع الصحافة، مثّلَ الحصول على صورة تقريبيّة لأعداد الأطفال مجهولي النسب تحدّياً كبيراً لمعدّي التحقيق. احتاج البحث إلى أربعة أشهر من المراجعات الكثيفة لقضاةٍ في محاكم مدنية، فضلاً عن موظفين في دوائر النفوس المدنية والمجالس المحلية، ومسحاً في عدة مناطق شمالي البلاد بمساعدة منظمات إنسانية مختصة، لجأ خلالها فريق التحقيق إلى التذرّع بأسباب مختلفة للحصول على المعلومات.

حصلنا على جداول توثّق أسماء 1826 طفلاً في إدلب وريفها وريفي حماة الشمالي والغربي سجلتهم حملة «مين زوجِك»، زودنا بها القاضي السابق المنشق عن النظام محمد نور حميدي أحد المسؤولين في الحملة. هذه المناطق كانت في معظمها خاضعة لـ هيئة تحرير الشام وقت إعداد التحقيق، وتشير البيانات إلى أن هؤلاء الأطفال نتجوا عن 1124 من أصل 1735 واقعة زواج.

يُذكَر أنّ القاضي حميدي تعرض للخطف عقب تزويدنا بالبيانات، وتم تحريره لاحقاً لقاء فدية مالية.

في ريفي حلب الشمالي والشرقي، وهي مناطق تخضع حالياً لسيطرة قوات «درع الفرات» المدعومة تركياً، أجرى فريق التحقيق على مدار أربعة أشهر مقابلات مع أعضاء مجالس محلية وموظفين في دوائر السجلات المدنية وقضاة في المحاكم المدنية الثلاث الكبرى، الباب وجرابلس وإعزاز، إضافة إلى محكمتي

مارع والراعي، وجمع الوثائق المتعلقة بدعاوى تثبيت النسب، كما عمل الفريق على مسح الحالات المتواجدة في المخيمات. ومن خلال مراجعة الأسماء واستبعاد المتكرر منها، وصلنا إلى وجود حوالي ألف طفل غير مثبت النسب في هذه المناطق. وكان رقم الألف طفل هو نفسه تقريباً في ريف حلب الغربي، الذي كان خاضعاً لفصائل معارضة (الزنكي وأحرار الشام) قبل أن تسيطر عليه هيئة تحرير الشام بداية العام 2019.

بيد أن صعوبة الحصر كانت تتركز في مناطق الرقة ودير الزور شرقي البلاد، المقرات الرئيسة والأهم لتنظيم داعش، حيث كان العدد الأكبر من المقاتلين الأجانب، قبل أن تنجح قوات التحالف الدولي وقوات سورية الديمقراطية في القضاء على نفوذهم.

ونتيجة عدم إمكانية دخول هذه المناطق، وتعذُّر الحصول على موافقات من قوات سوريا الديمقراطية، قرر فريق التحقيق الوصول إلى مخيمات نازحي الرقة ودير الزور المتواجدة في محافظة إدلب.

أكثر من أربعة آلاف

في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، حصلنا على الموافقات اللازمة من وزارة العدل (تابعة لـ «حكومة الإنقاذ») والنائب العام محمد قباقبجي. تواصلنا مع إدارة المخيمات في سرمدا بريف إدلب الشمالي، لإجراء زيارات ميدانية للمخيمات ولقاء سيّدات معظمهنّ من الرقة ودير الزور.

و«حكومة الإنقاذ» هذه كانت قد تأسّست بداية شهر تشرين الثاني 2017، وهي تعمل في مناطق نفوذ هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) في معظم مناطق إدلب وريف حماة وريف حلب الغربي، وتشير الوقائع إلى أنها الواجهة المدنية للهيئة، رغم أنها تنفي رسمياً تبعيتها لأيّ فصيل عسكري.

في طور وصول فريق التحقيق إلى مركز إدارة المخيمات بغرض الدخول إلى مخيّمٍ في قرية خربة الجوز بريف إدلب، اعترضت مجموعة من المسلحين التابعين لـ هيئة تحرير الشام أحد أعضاء الفريق وساقته للاعتقال. بقي قيد الاحتجاز لمدة أربعة أسابيع خضع خلالها للتحقيق بتهمة التجسس، وصودر جهازه المحمول وكاميرته، قبل أن يطلق سراحه بوساطات أهليّة.

علمنا لاحقاً من مصادر داخل المخيم المرادُ زيارته، أنه يضم ما يزيد عن 350 حالة زواج من مجهولي النسب.

قادتنا رحلة التوثيق في أكثر من منطقة تتزاحم فيها الفصائل العسكرية على السلطة، إلى إحصاء ما يزيد عن أربعة آلاف طفل مجهول النسب في شمالي البلاد. في حين يقول كمال عاكف، المتحدث باسم مكتب العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، إن ما يزيد عن 4000 امرأة و8000 طفل من عائلات الجهاديين الأجانب متواجدون في ثلاثة مخيمات شمال شرقي البلاد في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، يقيمون في أقسام مخصصة ويخضعون لرقابة أمنية مشددة.

يعلّق أسعد المحمود على الأرقام أعلاه بالقول إن «أعداد الأطفال مجهولي النسب تزيد عن ذلك إذا ما أضفنا إليها أوضاعاً استثنائية أخرى، كالنساء المتزوجات من سوريين مجهولي الهوية أو مكتومي القيد، والنساء الأرامل اللواتي يخشين رفع دعاوى إثبات الزواج، لارتباط أزواجهنّ السوريين بتنظيم الدولة الإسلامية في المناطق المحررة، أو بالفصائل الإسلامية في مناطق النظام».

عزباء بنظر القانون

من أصل خمس وعشرين سيدة تزوجنَ من «مهاجرين» في العام 2014، عادت سبع نساء إلى بلدة بشقاتين في ريف حلب الغربي. إحداهن كانت «أمينة» (30 عاماً)، زوجة أبي عمر المصري المقاتل في «كتائب عصبة الأنصار» قبل انضمامه إلى داعش وانتقالها معه إلى مدينة الرقة.

في أواخر العام 2017 وقفت «أمينة» أمام قاضٍ من محكمة القاسمية (15 كم غربي حلب) للاعتراف بها زوجة. كان بيدها ورقة مهترئة لم يُثبّت فيها اسمٌ صريحٌ لزوجها أو للشهود؛ «كل ما لدي هو هذه... القاضي لم يعترف بها» تقول، ثمّ تُعيد طيّ العقد بحرصٍ في كيسٍ من النايلون.

آنذاك كانت المحكمة تتبع حركة نور الدين الزنكي، لكن تبدّل الظروف الميدانية وسيطرة هيئة تحرير الشام على القرية، جعل «أمينة» على حد قولها، تفقد أي أمل.

الحال يبدو أكثر تعقيدا مع «ثريا» من قرية عنجارة بريف حلب الغربي (33 عاماً)، فهي أمّ لأربعة أطفالٍ من زيجاتها الثلاث. بعد أن قُتل زوجها الأول في مدينة الرقة 2014، وهو ابن عمّ لها منتمٍ لتنظيم داعش، عقدت قرانها على مقاتلٍ ليبي أنجبت منه ولداً، ليُقتل هو الآخر، ويزوّجها التنظيم من أميرٍ قالت إنه كان في السابق ضابطاً روسياً، أنجبت منه طفلتها الأخيرة التي لا يزيد عمرها اليوم عن سنتين.

ابنا «ثريا» من زوجها السوري، علي (9 سنوات) ومحمد (7 سنوات)، خارج المدرسة الآن. ولعلّ مصيراً مماثلاً ينتظر ولدها الثالث عُمر (4 سنوات). لكن هذا لا يساوي شيئاً عندها، بالمقارنة مع قلقها على طفلتها

الصغرى، وقد كرّرت أكثر من مرة أثناء مقابلتها: «أنا عزباء بنظر القانون، لا أعرف اسم زوجي ولم أكن أتحدث لغته... من سيتزوج ابنتي عندما تكبر؟».

وبالرغم من اتّباعها جميع الإجراءات المطلوبة في محكمة القاسمية، إلا أن أولاد «ثريا» بقيوا من دون نسب. «كل مرة أراجع فيها المنظمات الإغاثية يطلبون مني دفتر عائلة أو بيان قيد عائلي، والسجل المدني لم يعطني أي ورقة تثبت زواجي».

تشير البيانات التي حصلنا عليها من محكمة القاسمية إلى وجود 260 دعوى تثبيت زواج مرفوعة في هذه المحكمة وحدها/ كما أحصينا في مدينة الباب شرقي حلب 90 دعوى إثبات نسب، 16 منها من أزواج عرب وأوروبيين فيما رفضت محكمة إدلب تزويدنا بالأرقام عن عدد الدعاوى المرفوعة لديها.

أما في محكمة جرابلس، فهناك ما يزيد عن 100 دعوى مرفوعة لم تحسم حتى الآن، بحسب محمد أيمن رئيس ديوان المحكمة، مؤكداً أن الخوف من المساءلة يمنع مئات النساء من رفع الدعاوى. «المخيمات مليئة بمثل هذه الحالات» على حد قوله.

ثلاثة قوانين

تعتمد المحاكم في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة على ثلاثة مصادر للتشريع بحسب الجهة المسيطرة، إذ تستند محاكم منطقة «درع الفرات» على القانون السوري مع بعض التعديلات، ويعتمد ريف حلب الغربي (وقت إجراء التحقيق) وبعض مناطق إدلب غير الخاضعة لهيئة تحرير الشام على القانون العربي الموحد، فيما تلجأ الهيئة وفصائل إسلامية أخرى في مناطق نفوذها في إدلب إلى التحكيم بالشريعة الإسلامية.

زكريا أمينو، محامٍ يعمل في محاكم إدلب وريف حلب الغربي، يقول إن «جميع هذه المحاكم حتى هذه اللحظة لا تعترف بالزواج من أشخاص مجهولي الهوية، ولا تقرّ بتثبيت نسب الأطفال». الكلام نفسه أكّده المحامي عبد العزيز الدرويش، وكيل عدد من القضايا المرفوعة في ريف حلب الغربي: «لا تحصل المرأة على نتيجة، حتى ولو قامت برفع دعوى».

أسامة الخضر، مدير الشعبة الثانية للسجل المدني في ريف حلب الغربي، أبدى أسفه لحال مئات النساء اللواتي يراجعن مكتبه للحصول على أوراق رسمية تمكنهنّ من تثبيت الملكيات أو الحصول على المساعدات. يقول «إنها مسألة شائكة لا يمكن حلّها».

أما في أرياف حلب الشرقية والشمالية الخاضعة لفصائل «درع الفرات» المدعومة من تركيّا، فقد اتفقت المحاكم هناك على عدم قبول أي دعوى قضائية لتثبيت النسب إن لم تتوفر كامل الأوراق الثبوتية الخاصة بالزوج. وهو ما أشار إليه محمد أديب كرشو، القاضي الشرعي في محكمتي إعزاز ومارع، وكذلك محمد هدال، القاضي في محكمة صوران الذي قال: «لا يحق للمرأة أن ترفع الدعوى باللقب... ولا يسمح القانون بذلك».

محمد قباقبجي، النائب العام في وزارة العدل التابعة لـ «حكومة الإنقاذ» في مدينة إدلب، كان من القلائل الذين يعتقدون بصحة عقود الزواج تلك. قبل أيام من اغتياله بعبوة ناسفة في 22 آذار/ مارس الماضي صرّح لنا قائلاً: «طالما أن الزوج معلوم من قبل أشخاص، ومعلومُ الصفة والمكان، فليس اشتراطاً معرفة اسمه الصريح»، وعلى حد قوله، فإن وزير العدل في هذه الحكومة إبراهيم شاشو يشاركه في الرأي. ورغم أن كلاهما في موقع المسؤولية، إلّا أن وزارة العدل في «حكومة الإنقاذ» لم تتخذ أيّ إجراءٍ لحسم القضايا المرفوعة.

الباحث الإسلامي محمد الأحمد من مدينة إدلب، قال إن اتفاقاً شفوياً جرى عقده بين وجهاء المدينة و«وزارة العدل» لإثبات الزواج والنسب من مجهولي الهوية، بعد أن ترفع الزوجة دعوى قضائية تُرفقها بشهادة تعريف باسم المهاجر يسجل عليها ما هو معروف به من اسم أو لقب، بوجود شاهدين ومختومة من قبل الفصيل المنتمي إليه. وأضاف: «لقد تم الاتفاق على فتح خانة جديدة في السجل المدني خاصة بالمهاجرين، فيُنسب الطفل لوالده، فإن لم يعرف اسمه فينسب إلى بلده كابن المصري أو العراقي». لكن هذا الاتفاق لم يجد طريقه إلى التنفيذ بحسب عمر عبد القادر، قاضي الأحوال الشخصية في المدينة الذي قال: «لا نستقبل الدعوى التي لا يكون فيها أسماء صريحة».

باطل، مكروه، جائز

يخلو حديث معظم القضاة والموظفين والمحامين الذين قابلناهم من التعاطف مع زوجات المقاتلين الأجانب وأطفالهنّ. وليس من النادر أن تختلط لديهم الآراء الفقهية المستندة إلى فتاوى شيوخ الدين، بتلك المستقاة من القانون المدني.

حتى نقيب محامي إدلب، عبد الوهاب الضعيف، كان يرفض تنسيب الأطفال مجهولي الأب، ويؤكد على أن هذا الزواج «خطيئةٌ كبيرة وجريمةٌ اجتماعية يتحمّلها الآباء الذين قبلوا بتزويج بناتهنّ بهذه الطريقة». وأضاف: «لا يثبت نسب طفل لأبيه قبل تثبيت الزواج»، متابعاً أن هذا الزواج «غير جائز لأنه زواج

بجهالة، والجهالة بأحد الزوجين في العقد (أمر) محرم» معتمداً -حسب قوله- على فتوى صادرة من «المجلس الإسلامي السوري».

بعد أن تتبعنا الفتوى، وجدنا أن المجلس الإسلامي السوري (مقرّه اسطنبول) قال «بجواز هذا العقد مع الإثم»، لما فيه من «مفاسد وأضرار بحق الزوجة سواء على الصعيد الاجتماعي أو المدني»، والطفل الناتج عن الزواج بحسب الفتوى «طفل شرعي». وفي نص الفتوى «إذا جمع مجهول النسب إلى ذلك انتساباً إلى جماعات الغلوّ، فيكون أولى بالتحريم والمنع».

معظم من التقيناهم إذن، أجمعوا على بطلان الزواج من مجهول الاسم، سواء في مناطق سيطرة جبهة النصرة، أو مناطق «درع الفرات» ومنهم محمد هدال، القاضي الشرعي في محكمة صوران الذي قال «لا يوجد شرعية للعقد باللقب»، بينما قليلون منهم اعتبره «زواجاً مكروهاً». أما في القانون المدني فهو «زواجٌ باطلٌ قطعاً»، بحسب القاضي محمد نور حميدي الذي قال «إن معرفة الاسم الحقيقي والصريح شرط من شروط صحة العقد».

صلاة ثمّ انتحار

في مخيّم في قرية دير سرحان في ريف حلب الغربي، تعيش سيدة خمسينية مع حفيدتها ذات الثلاث سنوات في خيمة تتألّف من مفردات بسيطة؛ غاز للطبخ، وفراشان يتمددان على حصيرة من البلاستيك وبضعُ وسائد.

في حزيران/ يونيو 2018 أفاقت «أمّ حميدة» لتجد ابنتها (21 عاماً) جثة هامدة في ثوب الصّلاة. كان إلى جوارها مصحفٌ، وثلاثُ علب دواء فارغة تستخدم في معالجة الضغط والسكري. «كان وجهها مبتلّاً بالدموع... حتى بعد موتها» تتذكر السيدة وهي تضم حفيدتها إلى صدرها.

بحسب «أم حميدة»، أقدمت ابنتها على الانتحار بعد مضايقات كثيرة طاولتها من أقربائها. «كانوا يصفون ابنتي بزوجة الداعشي، وأحياناً بالزانية».

تضيف الوالدة أن «حميدة كانت مؤمنة بالله»، لكن سوء الظروف الاقتصادية وتلك المضايقات دفعتها إلى إنهاء حياتها. «وجدتُ في الخيمة سفرة عشاء، وفنجان قهوة... لقد أكلت وشربت قبل أن تموت... قرأت القرآن وصلّت، ثمّ تجرّعت الدواء»، تروي قصتها.

حالات مشابهة لزوجات مقاتلين أجانب أقدمنَ على الانتحار تعرفنا إليها، وأخرى سمعنا بها في غير منطقة، معظمهنّ استخدمن جرعات زائدة من الأدوية، أو «حبة الغاز» الشهيرة في المنطقة، التي يمكن الحصول عليها من دكاكين «السّمانة» وتُستخدم لتعقيم المحاصيل الزراعية وطرد القوارض والحشرات.

حلول سريعة

وثَّقَ فريق «منسقو الاستجابة في الشمال السوري» وجود 36356 امرأة أرملة في إدلب وحماة، و189924 طفلاً يتيماً في نهاية العام 2018، كما بينت إحصائيات مركز «بيبو» للأبحاث أن 13 مليون سوري نزحوا منذ عام 2011 وحتى آب/أغسطس 2018، منهم 6.3 مليون نازح داخلي. وتلجأ معظم العائلات المعوزة في الشمال للبحث عن المساعدات على أبواب الجمعيات الإنسانية، وهو أمر غير متاح لعوائل الأطفال مجهولي النسب.

بعد هربها وعودتها إلى مدينة الباب في عام 2016، تعيش «أم طه» مع طفليها من دون أي وثيقة رسمية في مخيمٍ على الشريط الحدودي مع تركيا، محرومة من المساعدات الإغاثية ومن فرصة تعليم أولادها. تنظر إلى طفلها الأكبر الذي بات بعمر الدراسة وتتحسر على مستقبله. «إدارة المخيم ترفض إعطاء الولدين كفالة الأيتام والمعونة، ولا يمكن لولدي طه أن يدخل المدرسة».

تزوجت «أم طه» في عمر الثلاثين من قاضٍ مصري في محكمة داعش في مدينة الباب. كانت قد لجأت إليه في العام 2013 لرفع دعوى بحق إخوتها الذين عاملوها «كخادمة» بحسب قولها، وكانوا يوجهون لها الإهانات ويضربونها. زيارات متكررة قام بها القاضي بحجة الاطمئنان على حياتها ومعاملة إخوتها لها، انتهت بالزواج من الرجل الذي عقد عليها في المحكمة بلقبه.

لا تجيز القوانين التي تخضع لها المؤسسات الإنسانية تقديم المعونة لمجهولي النسب ممن لا يملكون أوراقاً رسمية، بحسب أحمد.م (اسم مستعار) مسؤول في واحدة من المنظمات الإنسانية في مدينة الباب: «التعليمات الصارمة تمنعنا من ذلك، ولكننا نتجاوز في كثير من الأحيان، بدافع إنساني. ما ذنب أولئك الأطفال؟» يقول.

قصة مشابهة أيضاً لدى سارة صلاح. هي أم لثلاثة أطفال يكبرون أمام أعينها دون أن يمتلكوا أي وثيقة رسمية. كانت قد تزوجت من مقاتل تونسي بطلب من أخويها المنضمين إلى التنظيم. الأخوَان قُتلا في معركة منبج، بينما أسرت قوات سوريا الديمقراطية أخاها الثالث. تقول: «حاولت الحصول على ورقة من السجل المدني، أو رفع دعوى لتثبيت زواجي لإلحاق أولادي بالمدرسة، لكن دون جدوى».

معظمُ الأطفال مجهولي النسب بأعمار دون الست سنوات، لا تخولهم حالياً الدخول إلى المدرسة، إلّا أن «القضية تحتاج إلى حلول سريعة»، يؤكد فيصل درويش مدير تربية حلب، موضحاً أن «المديرية تحاول تقديم كافة التسهيلات لإلحاق الأطفال بالمدارس».

من جهة أخرى، يقول أنس (اسم مستعار) المسؤول في أحد المجمعات التربوية، «يتم تسجيل هؤلاء الأطفال مستمعين في المدرسة. هذا الأمر لا يشكل مشكلة الآن، ولكننا سنقع فيها لاحقاً، خاصة عندما نصل إلى مرحلة استصدار الشهادة، فكيف سنقدم شهادة إنهاء مرحلة لطالب دون معرفة نسبه أو كنيته، ولم يستكمل أوراقه الثبوتية، وفي الأصل ليس لديه جنسية». ويكمل أن «هناك آثاراً نفسية تلحق بالتلاميذ عند كل سؤال عن آبائهم، أو جرّاء تهكّم أترابهم عليهم في الصفوف... معظمهم يعاني من الانطواء أو يتصرف على نحو عدائيّ».

التزوير هو الحلّ

أخيراً، حصلت «أم عبد الله» من سكان حلب على «دفتر عائلة» قامت بتزويره في بلدة الدانا بريف إدلب. تقول إنها حاولت بشتى الطرق الحصول على أوراق رسمية، ودفعت للمحامي ما يقارب 300 دولار دون جدوى، فلجأت إلى «الطريقة الأسرع والأقل كلفة» لحلّ مشكلة نسب أطفالها.

«أم عبد الله» أم لطفل وطفلة من أب تونسي الجنسية، وعلى حد قولها فإنها حاولت الانتحار مراراً عند وجودها مع زوجها في الرقة. كان قد أسكنها في قبو في المدينة، وكان يقفل عليها الأبواب، وبالرغم من هروبها الذي كلفها ثلاثة آلاف دولار أمريكي، دفعتها على حد قولها لعناصر من قوات سوريا الديمقراطية تجنباً لاعتقالها وأطفالها، ووصولها إلى ريف حلب الغربي، إلّا أنها لم تستطع تثبيت زواجها. «زوجي كان يحتفظ بأوراقه في حزام يدخله معه حتى إلى الحمام» تقول.

بعشرة آلاف ليرة سورية، أي ما يقارب عشرين دولاراً أمريكياً، حلّت أم عبد الله المسألة وزوّرت «دفتر عائلة» صادر عن حكومة الأسد، سجلته في أمانة السجلّ المدنيّ باسم رجل وهميّ، وهي الآن تستطيع الحصول على المعونة في كافة الدوائر.

تتبّعنا قضية تزوير الأوراق الثبوتية التي انتشرت بكثرة في عموم البلاد، من شهادات جامعية وجوازات سفر ودفاتر عائلية وإخراجات قيد، بل وحتى شهادات وفاة، ووجدنا سماسرة يعملون باستخراج هذه الأوراق علناً في مناطق المعارضة أو تلك التي يسيطر عليها النظام السوري، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي.

تواصلنا مع أحد السماسرة لتثبيت زواج ونسب طفلين ادعينا صلة قربى بهما، فكانت الكلفة ما يقارب 200 ألف ليرة (400 دولار) عن كل طفل، للحصول على بيان عائلي موثّق من دائرة السجل المدني في مناطق حكومة الأسد خلال أسبوع واحد فقط، فيما تنخفض الأسعار في مناطق المعارضة حتى تتراوح بين 10 إلى 20 ألف ليرة (20-40 دولار)، وتنخفض أكثر من ذلك إذا كان البيان العائلي غير مرفق بأختام «أصلية».

غياث العلي من ريف حلب، كان أحد ضحايا هذا التزوير. عند استصداره بيان قيدٍ عائلي وجد نفسه زوجاً من امرأة ثانية، وأباً لأطفال لا يعرفهم ولم يسمع بهم من قبل. فوجئ بوجود رقمه الوطني على هذه الأوراق، مستغرباً من كيفية الحصول عليه، وهو يسعى الآن لرفع دعوى قضائية بحق السيدة التي تزوجته ولم يسمع سابقاً باسمها. يضحك غياث وهو يخبرنا عن شعوره عند اكتشافه الأمر، «للّحظة الأولى شعرت بالخوف، خاصة إن علمت زوجتي بالأمر. خفت من عدم تصديقها لي، وما يسببه هذا الأمر من مشكلات لعائلتي، إلّا أني ضحكت بعد ذلك، وأنا أسأل نفسي لماذا تم اختياري أنا، خاصة وأني لم أعرف اسماً مشابهاً لزوجتي المفترضة طوال حياتي».

يعلّق موظّف في السجل المدني في ريف حلب الغربي على هذا بالقول إن «مُمتهني التزوير يستخدمون سجلات مفقودة خلال المعارك من أمانات السجل المدني، أو يحصلون عليها باستخدام تطبيقات هاتفية، أو من محلات بيع وشراء الهواتف المحمولة». ويوضح أن «التزوير لا يقتصر على مناطق المعارضة، بل انتشر في مناطق حكومة الأسد بالرغم من وجود قدرة أكبر هناك على تمييز وكشف الوثائق المزورة».

الخوف من المُساءلة دفع العديد من زوجات المقاتلين «الدواعش» إلى تثبيت الزواج من أحد الأقارب من أبناء العمومة أو الخؤولة، ويقوم القضاء بإثبات الواقعة بناء على ذلك. يؤكد هذا رئيس الديوان في محكمة جرابلس محمد أيمن، قائلاً إن «نساء الدواعش ينسبن أطفالهنّ إلى أقربائهنّ بزيجات صورية خوفاً من الملاحقة». وهو ما يؤكده أيضاً القاضي في محكمة صوران محمد هدال، واصفاً هذه الزيجات «بالأمر الخطير لما فيها من ضياع الإرث والنسب».

بينما وجد بعض النساء حلاً في السّفر إلى تركيا، كما حصل مع «أم خليل»، التي استخرجت لابنتها وأحفادها هوية مؤقتة (كيمليك) صادرة عن الحكومة التركية، ناسبةً الأطفال لأب وهميّ. «كانت الإجراءات سهلة. كل ما احتجته كان دفتر عائلة مزور دفعت ثمنه ما يقارب ثلاثين دولاراً، قدمته لدائرة الهجرة مع عنوان المنزل ورقم الهاتف. لم يتم التدقيق بالأمر، وحصلت على البطاقة والرقم العائلي»، تقول أم خليل.

«سلالة الإرهابيين»

ضمن جلسته التي خُصصت لمناقشة القانون الجديد لمجهولي النسب، والذي تضمن 57 مادة تم التوافق على 13 منها، استبدل «مجلس الشعب» التابع لنظام الأسد في حزيران/يونيو 2018 لفظ «مجهول النسب» بلفظ «اللقيط» الذي نص عليه القانون 107 الصادر عام 1970. واللقيط في التعريف القانوني «هو الوليد الذي يُعثر عليه ولم يُعرف والداه».

ووافق المجلس على المادة 20 من مشروع القانون، التي تقول «يعد مجهول النسب عربياً سورياً، ما لم يثبت خلاف ذلك»، والمادة 21 والتي تقول «يُعدّ مجهول النسب مسلماً، ما لم يثبت خلاف ذلك». لاقى هذا القانون نقاشاً حادّاً في «مجلس الشعب»، انتقل إلى الأوساط العامة الاجتماعية والصحفية. ففي الوقت الذي اعتبر البعض أن هذه الموافقة جاءت تلبية لحاجة إنسانية ملحة، إذ لا ذنب لهؤلاء الأطفال في تحمل وزر آبائهم، رأى آخرون، منهم عضو مجلس الشعب السوري نبيل صالح والإعلامية ماغي خزام أن هذا القانون «يكرس سلالة الإرهابيين بوثائق رسمية»، ويشرّع ما أسموه «جهاد النكاح»، وهي شائعة انتشرت في سوريا على هامش الثورة السورية منذ بداية 2013، ونُسبت إلى الشيخ محمد العريفي الذي نفاها، واعتبرها البعض أكذوبة اعتمدتها قوات الأسد واستخباراته في إطار تشويه المعارضة الإسلامية المسلحة.

ونقلت صحيفة **الوطن** المقربة من النظام السوري عن مصادر وجود 300 طفل مجهول النسب فقط في مناطق النظام، ولا يمكن التأكد من صحة هذا الرقم.

وفي الشمال السوري ترفض المحاكم التابعة للفصائل المسلحة أن تمنح الأم السورية جنسيتها لطفلها إلا بإحدى هاتين الصفتين، «لقيط» أو «مجهول النسب»، إذ لم يحصل «أحمد» مثلاً على الجنسية السورية ولم يثبت في دوائر النفوس بالرغم من تثبيت والدته عقد الزواج في محكمة الباب بوجود وثيقة السفر التركيّة للأب. وتقول أم أحمد التي قُتل زوجها في العام 2017 في معركة مع قوات النظام، إنها لم تستطع الحصول على بيان عائلي لطفلها. تُحرّكُ يديها كدليل على عدم الفهم، متمنيّة لو أنها ادّعت الجّهل بهويّة الأب.

يعلّق علاء الدين عبدو، المحامي في ريف حلب الشمالي، على هذه الحالة قائلاً: «في حال الزواج من أجنبي وتثبيت هذا الزواج في المحكمة لا يكتسب الأطفال الجنسية السورية»، ويتابع: «يحق للقاضي منح الطفل الجنسية السورية، إن ثبتت ولادته على الأرض السورية، ويعامل معاملة اللقيط ويوضع في قيود خاصة ويمنح اسماً وكنية وقيداً خاصاً».

أما في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية شمال شرقي البلاد، فليس هذا الأمر مطروحاً النقاش، إنما يطالب المسؤولون هناك دول العالم بإعادة مئات الأطفال مجهولي النسب إلى بلدانهم الأصل.

طفلة تحمل طفلة

من المرجح أن تتعاظم مشكلة الأطفال غير المسجّلين في سوريا، فهي لا تقتصر فقط على أبناء المقاتلين الأجانب، بل إن كثيراً من الزيجات بين السوريين أنفسهم تتم منذ سنوات بعقود عرفية بعيداً عن المحاكم والسجل المدني. يقول أسامة الخضر مدير الشعبة الثانية للسجل المدني في ريف حلب الغربي: «قلّما يلجأ المواطنون إلى المحاكم، فمن أصل 800 واقعة زواج في العام 2018 في الريف الغربي لحلب هناك 150 فقط تمّت في المحكمة». ويعزو الخضر ذلك إلى الجهل، أو الخوف من المساءلة والملاحقة بالنسبة للمطلوبين.

بينما يوضح المحامي زكريا أمينو أن «هناك مشكلة قيود مدنية في المنطقة، ليس فقط بالنسبة لأبناء الأجانب، بل بالعموم. يحتاج الأمر إلى سن قوانين مناسبة تبعاً لظروف المنطقة، ولكن لم يتم حتى الآن طرح أي مبادرات».

بالمقابل، لم تدعم المجالس المحلية أو المنظمات الإنسانية في مناطق فصائل المعارضة برامج توعوية تستهدف هذه الفئة. تقول ميساء المحمود مديرة «مركز بناء الأسرة»، ورنا. م المنسقة ضمن اتحاد الجمعيات النسائية في حلب وإدلب، إن «مراكز الاتحاد لا تركز سوى على مواضيع الأعمال المهنية، وافتقرت إلى حملات توعوية أو ندوات بخصوص الزواج من مجهولي الهوية، أو قضية الأطفال مجهولي النسب».

الحملة الوحيدة التي أطلقت بهذا الخصوص كانت في بداية 2018 من قبل ناشطين في إدلب وريفي حماه الشرقي والغربي، «لاقت عداءً من فصائل عسكرية، واتهامات بالوقوف ضد زواج المهاجرين الذي قدموا لنصرة الثورة السورية» بحسب القاضي محمد نور حميدي، أحد أعضاء الحملة التي أُطلق عليها اسم «مين زوجِك»، والتي تضمنت تنظيم ندوات للتعريف بمخاطر هذا الزواج وكتابة عبارات على الجدران تطالب بتجنيس الأطفال، مثل «أريد نسباً لأطفالي» و«طفل بلا جنسية لن يكون له حقوق مدنية».

ويحذّر القاضي حميدي، من أن عدم تجنيس هؤلاء الأطفال وإدماجهم في المجتمع يساعد على تمدد التنظيمات المتطرفة وتحديداً داعش داخل المخيمات، ضارباً أمثلة عن «تغلغل الفكر المتطرف لدى عوائل المهاجرين» في مخيم الهول ومخيمات أخرى.

فيما يقول حسام رسلان، وهو باحث اجتماعي ومدرس بمعهد النور بريف حلب الشرقي إن «الوصمة الاجتماعية التي تلاحق هذه العوائل، وغياب برامج الرّعاية، تسهّل دخول الأطفال عالم الجريمة والتطرّف»، مضيفاً أن هناك مشكلة أخرى سنرى آثارها على المدى الطويل، هي مشكلة «تزوير الأنساب»، التي قد تتجاوز قدرة أي مؤسسة على حلّها.

في الوقت نفسه دعا بانوس مومسيس، منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية، الحكومات للمساعدة في حل أزمة مصير 2500 طفلاً أجنبياً محتجزين في مخيم الهول بشمال شرق سوريا، قائلاً في إفادته في جنيف يوم 18 نيسان/إبريل الماضي إنه «يجب معاملة الأطفال كضحايا في المقام الأول. أي حلول يتم التوصل إليها يجب أن تكون على أساس ما يحقق أفضل مصلحة للطفل». وأضاف أنه يجب التوصل إلى الحلول «بغض النظر عن عمر أو جنس الأطفال أو أي تصور بشأن انتماء الأسرة».

في كانون الثاني/يناير الماضي، في مخيم دير حسان في ريف حلب الغربي، كانت «هبة الله» (16 عاماً) تجلس القرفصاء، حاملةً طفلتها ذات السنتين ونصف السنة أمام تعليقات المارّة.

«طفلة تحمل طفلة» هو اللقب الذي ألصقه بها أحد مسؤولي المخيم. تفرح عند رؤيتنا من جديد بعد مرور زمنٍ طويل على لقائنا الأول. الطفلة التي بدأت تتعثر بمشيتها كانت تضج بالحياة. تحاول الابتعاد عن حضن أمها. أطلقت عليها اسماً يخالف ما عانته منذ حملها بها. نادتها بـ «فرح». كان وجهها القشيب بفعل البرد وغياب التدفئة يفرج عن ابتسامة، وكانت ترفع بيدها ورقة تثبت زواجها ونسب طفلتها. تقول إنها حصلت عليها عبر محامٍ من مناطق نظام الأسد، ومن خلالها صارت تتلقى بعض المساعدات. لا شك أنها وثائق مزورة. لكنها بدت مصدر سعادة لطفلة قادتها ظروفها إلى تحمّل الأعباء وحيدة في خيمة باردة.

Children of the Unknown

Mostafa Abu Shams – Syria

16 May 2029

Al-Jumhuriya.net

13-year-old Hibatullah stood in a long queue with a group of women waiting for bags of rice and pasta to be distributed by a charity in eastern Aleppo's Bustan al-Qasr neighborhood. She held up the hem of her black dress as she walked so as not to stumble. Perhaps she had borrowed it from her mother's closet, or received it from a clothing donation campaign. This was in mid-2016, while east Aleppo was still under the control of Syria's opposition factions.

In the scorching forty-degree heat, Hibatullah failed to find her name, or her mother's, on the charity's list of beneficiaries. Asked to leave the queue, she sat on the sidewalk and fell into a fit of sobs. Her posture and gait revealed the roundness of her belly, and the pregnancy she tried to hide from those around her. Turning to this writer, sitting next to her, the girl said her only brother was an Islamic State (ISIS) fighter in Manbij, to Aleppo's northeast. Now wailing, she added that her brother had married her off to his Saudi commander, which was how she had ended up pregnant.

"I know nothing about my husband; not his real name, nor his family, nor even his whereabouts," she said. They had only been married a few months when the Kurdish-led Syrian Democratic Forces (SDF) entered Manbij, and her husband escaped, leaving her and her mother to face their fate alone. A child pregnant with another child, Hibatullah and her mother then returned to Aleppo.

The fabric covering Hibatullah's head slid down, and she hastened to wrap it around her again, revealing only her weary face and tired green eyes. "I wear loose clothing so people don't ask me about my pregnancy," she says. "I don't want to be ridiculed."

That was how we met Hibatullah. After our brief encounter, we kept in touch by phone, and we learned that she carried the child in her womb throughout her forced displacement on one of the infamous green buses to a camp for internally-displaced persons (IDPs) in Atma, on the Turkish border, in late 2016. There, she gave birth to her daughter Farah, and began seeking a way to register the newborn in the civil records.

This is the story of many children born to legally-unidentified fathers, and mothers who married foreign fighters, in a social and legislative environment that refuses to recognize such marriages, and in some cases even considers these children to be "terrorist bombs" or "the fruits of extremism."

Jihadist matchmaking

The year 2012 saw dozens of foreign fighters arriving in Syria, often individually and in a disorganized manner. Upon entering Syrian territory, these fighters initially joined the rebel factions that existed at the time. By the end of the year, there began to emerge brigades with Islamist, Salafist, and/or jihadist leanings, some of them linked to al-Qaeda, such as Jabhat al-Nusra and ISIS, before the latter broke away. Other groups adopted al-Qaeda's ideology without formally pledging allegiance to it, such as Jaysh al-Muhajireen wal-Ansar, Jund al-Aqsa, and the Turkistan Islamic Party in Syria.

By mid-2015, more than two thirds of Syrian territory was controlled by these armed groups, particularly ISIS and al-Nusra, now known as Hay'at Tahrir al-Sham (HTS). As they grew, ever-larger numbers of non-Syrian fighters flocked to the country.

"Some brought along their wives, but as their stay lengthened, and they began to live in relative stability, most started seeking wives from the areas they controlled," says Asaad al-Mahmoud, a researcher based in Idlib. "The jihadist aura that was associated with them; the money they brought with them or obtained as spoils of war; and the positions they held all attracted no small number of women to marry them."

Jihadist organizations would often send "matchmakers" to residents' homes, knocking on doors looking for girls old enough to wed, according to multiple eyewitness accounts. One such "matchmaker" was a woman who used to find wives for foreign HTS fighters in the rural villages south of Idlib. She said she met a number of fighters through her son, who had joined the group, and that she found them to be "well-mannered and keen to get married." She added, "I know most of the girls in my village, and I chose for [the fighters] women from poor families; or older women; or widows or divorcees."

Crucially, most of these marriage contracts were carried out using the husbands' *noms de guerre*, rather than their legal names, added the woman, who asked to remain anonymous.

Syria's eastern provinces appeared to be where marriages to foreign fighters were most prevalent. Areas such as Raqqa, Deir al-Zor, and the countryside east of Aleppo saw more children born of unconfirmed parentage than other places that weren't under jihadist control, such as Azaz, Marea, the Hama countryside, and the villages west of Aleppo, according to the researcher al-Mahmoud. As for the areas still controlled by HTS to this day, marriages to foreign fighters continue to occur.

A dangerous environment

In a dangerous environment, where residents are forbidden to talk to the press, obtaining even a rough estimate of the number of children born to unrecognized parents is a challenge. This report draws on four months of meetings with judges, civil servants, and local councillors, as well as a survey in several areas in northern Syria conducted with assistance from humanitarian organizations.

Al-Jumhuriya obtained tables documenting the names of 1,826 children in Idlib and its surrounding countryside, as well as the provinces north and west of Hama, collated by a campaign titled "Who Is Your Husband?" The tables were provided by Muhammad Nur Hamidi, a former judge and regime defector active in the campaign. Most of the areas in question were controlled by HTS at the time of writing. The data indicate these children were born of 1,124 out of 1,735 recorded marriages.

It ought to be noted that Judge Hamidi was kidnapped shortly after providing us with the data, though he was subsequently released in exchange for a ransom.

In the countryside north and east of Aleppo, where Turkish-backed "Euphrates Shield" militants currently predominate, the investigation team spent four months interviewing members of local councils; civil registry employees; and judges in the three largest civil courts—those of al-Bab, Jarabulus, and Azaz—as well as other courts in Marea and al-Rai. The team also compiled documents related to attempts to confirm family lineages, and surveyed relevant cases in IDP camps. By reviewing the names collected, and excluding duplicates, the team found there were approximately 1,000 children of unrecognized parentage in these areas. An additional 1,000 were estimated to exist in the west of Aleppo province, where HTS seized control from opposition factions Nur al-Din al-Zenki and Ahrar al-Sham in early 2019.

Unfortunately, when it came to Raqqa and Deir al-Zor, the team encountered great difficulty gathering information or making estimates with any degree of accuracy. These had been ISIS's key strongholds, in which the largest number of foreign fighters resided, before the US-led Coalition and SDF overthrew the jihadists' rule.

Due to the infeasibility of entering these areas, and our inability to obtain permits from the SDF, the investigation team instead decided to survey camps housing IDPs from Raqqa and Deir al-Zor in Idlib governorate.

Over 4,000 children

On 27 November, 2018, we obtained the necessary permits from the Ministry of Justice of the so-called "Salvation Government," and from Public Prosecutor Muhammad Qabaqabji. We contacted IDP camp administrators in Sarmada, north of Idlib, to conduct field visits and meet with women who had mostly come from Raqqa and Deir al-Zor.

This "Salvation Government" was established in early November 2017, operating in areas controlled by HTS across most of Idlib, rural Hama, and the countryside west of Aleppo. It is widely understood to be the civilian face of HTS, even if it officially denies links to any armed faction.

As the investigation team arrived at the camp administration center, seeking access to a camp in the village of Khirbet al-Joz, on the Turkish border west of Idlib, one member was apprehended and detained by a group of HTS gunmen. He remained in their custody for four weeks, during which he was interrogated on espionage charges, and his mobile phone and camera were confiscated, before he was eventually released through personal connections.

We later learned from sources inside the camp that it was home to over 350 cases of marriage to unrecognized persons.

This journey through multiple areas fought over by various military factions resulted in the documentation of more than 4,000 children of unconfirmed parentage across northern Syria. An additional 4,000 women and 8,000 children born to foreign jihadists are located in three camps in parts of the country's northeast controlled by the SDF, according to Kamel Akef, a spokesperson for the Foreign Relations Office in the Autonomous Administration responsible for the territories in question. These women and children reside in designated sections of the camps, and are subject to tight security surveillance and control.

According to al-Mahmoud, the Idlib-based researcher, the true number of children born of undocumented parentage likely exceeds the above figures, "if we add other exceptional circumstances, such as women married to unidentified Syrians or those without civil records, and widows afraid of documenting their marriages since their husbands are linked to ISIS or other Islamist factions."

"Who will marry my daughter?"

Of 25 women who married foreign fighters in 2014, seven returned to the town of Bashqatin in the countryside west of Aleppo. One of them is Amina, the 30-year-old wife of Abu Omar al-Misri, a fighter in the Usbat al-Ansar Brigades who later joined ISIS and moved with Amina to Raqqa.

In late 2017, Amina stood before a judge in the court of al-Qasimiya, 15km west of Aleppo, hoping to be legally recognized as a wife. She held a worn-out piece of paper containing neither her husband's legal name nor those of the witnesses. "This is all I have, and the judge did not recognize it," she said, before carefully folding the marriage contract back into a plastic bag.

At the time, the court was affiliated with the Nur al-Din al-Zenki movement. When control of the village then passed into HTS hands, Amina says she lost all hope.

The situation appears even more complicated for Thuraya, a 33-year-old from the village of Anjarah west of Aleppo, and a mother to four children from three marriages. After her first husband—an ISIS member who was also her cousin—was killed in Raqqa in 2014, she married a Libyan fighter, with whom she had a son. When this second husband was killed, ISIS married her off to a commander whom she said was once a Russian officer, with whom she had her youngest daughter, now two years old.

As for her two sons from her initial Syrian husband; 9-year-old Ali and 7-year-old Muhammad; they do not attend school, and a similar fate may await her third son, now four years old. Thuraya's greatest anxiety, however, is for her youngest daughter. "In the eyes of the law, I am unmarried," she said more than once during our interview. "I don't know the name of my husband, and I didn't even speak his language. Who will marry my daughter when she grows up?"

Thuraya followed all the procedures required at al-Qasimiya court, yet her children remain without established parentage. This has affected her ability to obtain humanitarian aid. “Every time I contact aid organizations, they ask for family records or a family ledger, but the civil registry has not issued me any documents confirming my marriage.”

Data obtained by the author indicate that 260 requests for marriage confirmations have been filed in al-Qasimiya court alone. In the city of al-Bab, east of Aleppo, 90 lineage confirmation requests were filed, 16 of them involving non-Syrian Arab or European husbands. Idlib’s main court declined to disclose its number of equivalent cases.

As for the Jarabulus court, more than 100 such unresolved requests have been filed, according to Muhammad Ayman, the head of records at the court, who said fear of prosecution prevents hundreds more women from filing similar petitions. “The camps are filled with such cases,” he told Al-Jumhuriya.

Three separate laws

Courts in the areas controlled by opposition factions recognize as many as three distinct sources of legislation, depending on the particular group regnant in the area. Courts in the so-called “Euphrates Shield” region, for example, use Syrian law with certain amendments, while those in the rural areas west of Aleppo (at the time of writing) and certain parts of Idlib not under HTS control use what is known as the Unified Arab Law. As for HTS and other Islamist factions across Idlib, they enforce their interpretations of Islamic law.

For all their differences, the courts agree on not recognizing marriages to unidentified persons, or confirming the lineages of children born to such marriages, according to Zakaria Amino, a lawyer working in courts in Idlib and the countryside west of Aleppo. This was corroborated by another lawyer, Abd al-Aziz al-Darwish, who has represented a number of women in cases filed in western Aleppo Province. “Women do not get the results” they’re looking for, he says.

As for the eastern and northern countrysides of Aleppo, which are under the control of Turkish-backed “Euphrates Shield” factions, the courts there refuse to confirm parentage without a complete set of identification documents for the husband, according to Muhammad Adib Kersho, a judge in the courts of Azaz and Marea, as well as Muhammad Haddal, a judge in the Suran court. “A woman has no right to submit a request using [her husband’s] *nom de guerre*; the law does not permit this,” said the latter.

An exception was Muhammad Qabaqabji, the public prosecutor in the “Salvation Government’s” Ministry of Justice in Idlib, who said he regarded these marriage contracts as valid. “As long as the husband is known to some people, and his location and description are known, it is not a requirement to know his legal name,” said Qabaqabji, just days before being assassinated by an explosive device on 22 March, 2019. Qabaqabji claimed his senior, the “Justice Minister” Ibrahim Shasho, shared this opinion, though the “ministry” has taken no action to resolve the cases that have been filed.

According to Muhammad al-Ahmad, an Islamist researcher from Idlib, a verbal agreement was reached between the city’s dignitaries and the “Ministry of Justice” to confirm marriages and

lineages involving unidentified persons. Per this agreement, a wife was required to file a judicial claim, attaching a certificate of identification for the foreign fighter, recording his name or *nom de guerre*, corroborated by two witnesses and stamped by the faction to which he belonged. "It was agreed to open a new record in the civil registry for foreigners, so that children would be recognized as descending from their fathers," says al-Ahmad. "If [the father's] name were unknown, [the child] would be named after their father's country; e.g., 'the son of the Egyptian' or 'the Iraqi'." This agreement seems never to have actually been implemented, however: a personal status judge in Idlib, Omar Abd al-Qadir, told Al-Jumhuriya, "We do not accept filings that do not use real names."

"Permissible but sinful"

Most of the judges, lawyers, and employees interviewed were sympathetic to the wives and children of foreign fighters. It was not uncommon for their religious jurisprudential opinions based on the *fatwas* of clerics to be mixed with those derived from civil law.

The head of the Idlib lawyers' syndicate, Abd al-Wahhab al-Daif, opposed the registration of children born to unknown fathers, decrying the "great sin and a social crime committed by the fathers who agree to marry off their daughters in this way." A child's parentage could not be confirmed before their parents' marriage itself was established, he said, adding that such a marriage was "not permissible, because it is a marriage of ignorance, and to be ignorant of the identity of either spouse in the contract is religiously forbidden." According to him, this opinion was based on a *fatwa* issued by the Istanbul-based Syrian Islamic Council.

In fact, the *fatwa* in question describes such marriage contracts as "permissible but sinful," due to the "harm and damage done to the wife, in social or civil terms." A child resulting from such a marriage is a "legitimate child," according to the *fatwa*, which adds that if the unknown father belongs to an "extremist group," then it is "preferable" that the marital contract be forbidden.

In short, then, most of those interviewed agreed that marriages involving unidentified persons were illegitimate, whether in areas controlled by HTS or the "Euphrates Shield" zone. A minority considered the marriages valid but "objectionable" (*makruh*). As for Syrian civil law, it regards such cases as "categorically null and void," according to Judge Muhammad Nur Hamidi, who said it was obligatory for spouses' real names to be known and identified.

Prayer, then suicide

In a camp in the village of Deir Sarhan, west of Aleppo, a woman in her fifties lives with her three-year-old granddaughter in a tent containing only a gas stove for cooking, two mattresses on a plastic mat, and a few pillows.

In June 2018, Umm Hamida awoke to find her 21-year-old daughter dead in a prayer robe. Next to her was a Qur'an and three empty boxes of blood pressure and diabetes medication.

"Her face was wet with tears, even after her death," the woman recalled, holding her granddaughter to her chest.

According to Umm Hamida, her daughter committed suicide after incessant harassment from her relatives. “They used to call her an ‘ISIS wife,’ or an adulteress.”

“Hamida believed in God,” her mother continued, but poverty and harassment drove her to end her life. “In the tent, I found a dinner plate and a cup of coffee. Before she died, she ate and drank coffee, read the Qur’an, prayed, then took the medicine.”

Hamida was not the only wife of a foreign fighter to take her own life; we heard similar stories across multiple regions. Most of these women used medication overdoses, or the infamous so-called “gas pill,” which can be bought from a corner shop and is used as a pesticide for agricultural crops.

“What crime have these children committed?”

By the end of 2018, there were 36,356 widows and 189,924 orphaned children in Idlib and Hama, according to the Northern Syria Response Coordinators team. Between 2011 and August 2018, some 13 million Syrians were displaced; more than 6 million of them to elsewhere within the country, according to Pew Research Center data. In northern Syria, most families in need seek aid from humanitarian organizations. Yet this is not an option for families with children of unrecognized parentage.

After escaping ISIS and returning to al-Bab in 2016, Umm Taha now lives with her two children in a camp on the Turkish border, lacking any official documentation and thus deprived of access to aid and the opportunity to educate her children. Looking at her eldest son, who is now of school age, she laments his future. “The camp administration refuses to sponsor the children or give them aid, so my boy Taha cannot enter the school.”

At the age of 30, Umm Taha married an Egyptian judge in the ISIS court in al-Bab. They had met in 2013, when she filed a suit against her abusive brothers, whom she said treated her like a “servant,” and beat and insulted her. After repeated visits from the judge, on the pretext of checking up on her and her brothers’ behavior, she ended up marrying him, finalizing the contract in his court, using his *nom de guerre*.

The rules governing humanitarian organizations forbid the provision of aid to people of unestablished descent or those without official papers, according to Ahmad (a pseudonym), an NGO official in al-Bab.

“There are strict instructions against this, but we often defy them for humanitarian reasons,” he tells Al-Jumhuriya. “What crime have these children committed?”

Sara Salah is a mother of three, all of whom also lack official documentation. She married a Tunisian fighter at the request of two of her brothers, who were ISIS members. Both were killed in the 2016 Battle of Manbij, while the SDF captured her third brother.

“I tried to obtain a paper from the civil registry, or to file a claim to confirm my marriage so I could put my children in school, but to no avail,” she says.

Most children of unrecognized parentage are under the age of six, and so not yet old enough for school. Nonetheless, "the issue requires an urgent resolution," says Faysal Darwish, head of the Aleppo Education Directorate. "The directorate is trying to provide all facilities for the enrollment of children in schools."

"How can we give a student a certificate for completing a stage of education without knowing their parentage or even their surname; when they have no ID papers, nor even a legal nationality?" asks Anas (a pseudonym), an official in an education center. Nor is the issue merely an administrative one. "These students are affected psychologically whenever they're asked about their fathers, or mocked by their peers in the classroom. Most of them suffer from introversion, or display hostility."

A counterfeit solution

Umm Abdullah, an Aleppo resident, is a mother to a boy and girl from a Tunisian father. She says she repeatedly attempted suicide while living in Raqqa with her husband, who kept her locked in an underground cellar. She eventually escaped, paying $3,000 to members of the SDF, in order to avoid being arrested along with her children. She ended up in the countryside west of Aleppo, but was unable to get her marriage recognized.

"My husband used to keep his papers in a belt pocket, which he took with him even to the bathroom," she said.

Eventually, Umm Abdallah managed to obtain a forged family ledger from the town of al-Dana, north of Idlib. She had tried various ways of obtaining legitimate official papers, spending around $300 on a lawyer, but in vain. Thus she resorted to the "quickest and cheapest" method of resolving the issue of her children's parentage.

For 10,000 Syrian pounds (SYP), or about $20, she acquired a counterfeit family ledger, similar to those issued by the Assad regime. This enabled her to get registered in the civil registry, with a false name for her husband. At last, she can now access humanitarian aid.

Such counterfeit documents have become rife throughout the country, encompassing not just family ledgers but also university degrees, passports, and even death certificates. We found brokers openly working in the forgery business, both in opposition and regime-controlled areas. Others operate on social media.

We contacted one such broker, saying we wished to get a marriage recognized, along with the parentage of two children we said were close relatives. For approximately 200,000 SYP ($400) per child, we managed to obtain a family ledger from a civil registry in regime-controlled areas in just a week. In opposition-held areas, prices were much lower, ranging from 10,000 to 20,000 SYP ($20-40), or even less if the family ledger was not stamped with "original" seals.

Ghiath al-Ali, from the Aleppo countryside, was one victim of this trade in forgeries. Upon obtaining a family record statement, he was surprised to discover he was husband to a second wife, and the father of children he had never heard of before. He is now seeking to sue the

woman who "married" him without his knowledge. He laughs as he tells us how he felt when he found out.

"For a moment, I was frightened, especially if my wife found out about it. I was afraid she wouldn't believe me, with all the problems that would entail. After a while, though, I laughed about it, and wondered why I was chosen, especially since I have never in my life met anyone with the name of my supposed wife."

A civil registry employee in the countryside west of Aleppo explained that forgers "use records lost from the civil registries during battles, or obtain them using phone applications, or from shops selling and buying mobile phones."

Fearing legal prosecution, many wives of ISIS fighters have registered marriages to relatives or cousins in order to obtain official judicial recognition. "ISIS wives attribute their children to their relatives in sham marriages, fearing prosecution," says Muhammad Ayman, head of records at the Jarabulus court. This was corroborated by Judge Haddal of the Suran court, who described these fake marriages as "a serious issue, because of the loss of inheritance and lineage."

Other women saw traveling to Turkey as the solution. Umm Khalil received temporary ID (*Kimlik*) cards from the Turkish government for her daughter and grandchildren, whom she attributed to an imaginary father.

"The procedures were easy. All I needed was a forged family ledger, for which I paid about $30, which I then provided to the immigration services along with a home address and phone number. It was not checked thoroughly, and I obtained the card and family number."

"Terrorist bloodline"

During discussions of a new law for people of unknown parentage in June 2018, the Assad regime's parliament (officially the "People's Council") replaced the term "child of unknown lineage" with the word "foundling," per Law No. 107 of 1970. According to the legal definition, a foundling is "a newborn who is found and whose parents are unknown."

The Council approved Article 20 of the draft law, which states that, "The person of unknown parentage shall be considered a Syrian Arab, unless otherwise established." Article 21 of the same law states that, "The person of unknown parentage shall be considered a Muslim, unless otherwise established." This law was the subject of intense debate in the Council, and the controversy spread to the public and the press. Some considered the law's passage to be a response to an urgent humanitarian need, since the children were innocent of the sins of their fathers. Others, however, including Council member Nabil Saleh and the journalist Maggie Khouzam,said the law "grants terrorist bloodlines the legitimacy of official documents" and approves what they termed "sex jihad" (*jihad al-nikah*). This latter phrase alludes to a rumor that has circulated in Syria since early 2013 in the context of the revolution, attributed to one Sheikh Muhammad al-Arifi, who has denied it. It is widely seen as a fabrication promoted by Assad's forces and intelligence services in an effort to defame the armed Islamist opposition.

The semi-official *Al-Watan* newspaper has reported the existence of 300 children of unrecognized parentage in regime areas alone; a figure which cannot be independently verified.

In northern Syria, courts affiliated with local armed factions refuse to allow mothers to grant their Syrian nationality to their children, except either as "foundlings" or "persons of unknown parentage." Ahmad, for example, did not obtain Syrian nationality, and could not be registered in the civil records, even though his mother got her marriage contract recognized by a court in al-Bab, and provided the father's Turkish travel document. Ahmad's mother, whose husband was killed in 2017 in a battle with regime forces, said she was unable to obtain an official family document for her child. When asked why, she gestured with her hands to indicate she didn't know, and said she wished she had pretended not to know the father's identity.

"In cases involving marriages to foreigners, the children cannot obtain Syrian nationality," says Alaa al-Din Abdo, a lawyer in the countryside north of Aleppo. "The judge has the right to grant the child Syrian nationality if their birth is proven to be on Syrian soil. They are then treated as foundlings, placed in special registries, and given a name, surname, and special record."

As for the SDF-controlled areas in the northeast of the country, officials there demand the return of hundreds of children of unrecognized parentage to their "countries of origin."

The child who carries a child

The issue of unregistered children in Syria is likely to get worse with time, as it is not only confined to the children of foreign fighters, but also those born of many marriages between Syrians themselves which have for years been transacted through informal, customs-based contracts, rather than in courts and civil registries.

"It is rare for citizens to use the courts," says Osama al-Khodhr, a civil registry official in the countryside west of Aleppo. "Of the 800 marriages in Aleppo's western countryside in 2018, only 150 were conducted in court." Al-Khodhr attributed this to "ignorance," or fear of accountability and prosecution in the case of wanted persons.

In the areas controlled by opposition factions, no local councils or humanitarian organizations have yet supported programs raising awareness in this regard. The sole initiative addressing the issue has been the "Who Is Your Husband?" campaign, launched in early 2018 by activists in Idlib and rural Hama.

"It was met with hostility from armed factions, and accused of standing against marriage to foreign fighters who came to support the Syrian revolution," says Judge Hamidi, one of the campaign's organizers. It involved seminars to publicize the dangers of such marriages, and graffiti calling for the naturalization of the children, bearing slogans such as "I want my children to have a lineage" and "A child with no nationality will have no civil rights."

Judge Hamidi warns that the failure to naturalize these children and integrate them into society helps the expansion of extremist organizations, especially ISIS, inside the IDP camps, citing examples of "extremists penetrating immigrant families" in al-Hawl and other camps.

"The social stigma that attaches to these families, and the absence of care programs, facilitate the initiation of children into the world of crime and extremism," says Husam Raslan, a social researcher and teacher at the al-Nur Institute in eastern Aleppo province. He adds that the problem of forged lineages will be a long-term one, potentially beyond the ability of any institution to rectify.

For his part, Panos Moumtzis, the UN's Regional Humanitarian Coordinator for the Syria Crisis, has called on governments to resolve the situation of 2,500 foreign children detained in al-Hawl camp in northeastern Syria. In a statement in Geneva on 18 April, 2019, Moumtzis said, "Children should be treated first and foremost as victims. Any solutions must be decided on the basis of the best interest of the child," adding that solutions must be carried out "irrespective of children's age, sex, or any perceived family affiliation."

*

Last January, in the Deir Hassan camp in the countryside west of Aleppo, Hibatullah—now 16 years old—sat cross-legged, holding her two-year-old daughter, as passers-by made remarks.

The "child who carries a child" is the nickname given to her by a camp official. She seemed happy to see us again, long after our first encounter. The baby girl, who faltered as she walked, was full of life, and tried to stumble away from her mother's embrace. Her name contrasted with the experience of her mother since her conception: Farah ("Joy"). Hibatullah's face, chapped by the cold wind and lack of heating, formed a smile as she held out a document confirming her marriage and Farah's parentage. She said she obtained it through a lawyer from the Assad regime, and with it she has managed to receive some aid. The documents are doubtless fraudulent, yet they seem to have brought a measure of happiness to a child abandoned to face life's burdens alone in a cold tent far from home.